يجب على السلطات اليمنية أن تحقق في الاستخدام المفرط للقوة أثناء تفريق مظاهرات سلمية في عدن

قالت منظمة العفو الدولية أنه يجب على السلطات اليمنية إجراء تحقيق فوري ومحايد في استخدام عناصر قوات الأمن اليمنية للقوة المفرطة أثناء تفريق المتظاهرين في احتجاجات سلمية في مدينة عدن جنوب البلاد.

وأقدمت قوات الأمن الحكومية عصر يوم الأحد على تفريق المتظاهرين المشاركين في تظاهرة سلمية لإحياء الذكرى 47 لاستقلال جنوب اليمن عن بريطانيا. وشهد اليمن تزايد التوتر في السنوات الأخيرة في ظل استمرار أعداد كبيرة من الجنوبيين بالمطالبة بالاستقلال عن شمال البلاد.

وحسب ما أفاد به ناشطون وشهود عيان، أُصيب 55 شخصا على الأقل عقب اختناق معظمهم بالغاز المسيل للدموع الذي استُخدم دون إتاحة مخرج آمن لانسحاب المتظاهرين من المنطقة. فيما أُصيب آخرون جراء إصابتهم بعبوات قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل مباشر فيما جُرح اثنان على الأقل عقب إصابتهم بالرصاص الحي. وأُدخل عدد من النساء والأطفال المشاركين في المظاهرة إلى المستشفيات عقب إصابتهم بالاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وفي الوقت نفسه، أُلقي القبض على أربعة الأشخاص على الأقل.

وعملا بالمعايير الدولية المرعية في هذا الإطار، يتعين على السلطات الأمنية أن تحترم الحق في حرية التجمع السلمي. وينبغي على قوات الأمن تفادي استخدام القوة أثناء تفريق التجمعات العامة المسالمة. وإذا اقتضت الضرورة اللجوء إلى القوة، فينبغي أن يقتصر ذلك على الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الهدف المشروع من استخدامها. ولا يجوز لقوات الأمن استخدام الأسلحة النارية إلا كملاذ أخير (أي عندما تثبت الوسائل الأقل تشددا عدم كفايتها) أو في حالات الضرورة القصوى دفاعا عن النفس أو عن الآخرين في وجه خطر وشيك يمكن أن يتسبب بالموت أو التعرض لإصابة خطيرة؛ كما لا يجوز استخدام الأسلحة النارية عمدا إلا في حال تعذر تفادي ذلك من أجل حماية الأرواح.

وتستخدم أجهزة إنفاذ القانون في العديد من البلدان الغاز المسيل للدموع كأحد عوامل مكافحة الشغب وتفريق التجمعات العنيفة التي تشكل تهديدا للنظام والقانون. ولكن عندما يتم استخدام هذا الغاز بشكل غير سليم لا سيما في المناطق المغلقة أو ضد المتظاهرين السلميين الذين يمارسون ببساطة حرياتهم المتعلقة بالتعبير عن الرأي والتجمع، فيمكن أن يشكل استخدامه بهذه الطريقة انتهاكا لحقوق الإنسان.

ولطالما تقاعست السلطات اليمنية عن إجراء تحقيقات ومحاسبة قوات الأمن على لجوئها إلى القوة المفرطة، والمميتة أيضا، في معرض تفريقها للمشاركين في المظاهرات. ولمّ يتم بعد تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في مقتل مئات المتظاهرين عام 2011. ومؤخرا، أي في 9 سبتمبر/ أيلول 2014 تحديدا، أخبر شهود عيان منظمة العفو الدولية أن ستة أشخاص على الأقل قد قُتلوا بالرصاص وأُصيب أكثر من 50 آخرون في صنعاء بعد قيام وحدات الجيش التي تحرس مبنى رئاسة الوزراء بفتح نيران أسلحتها دون سابق إنذار على مجموعة من المحتجين الذين اقتربوا من المبنى. ولم تتوصل اللجنة التي شكلها الرئيس اليمني للتحقيق في حادثة 9 سبتمبر/ أيلول إلى نتائج بعد.

ويتعين على الحكومة اليمنية أن توعز فورا لقوات الأمن كي تتوقف عن استخدام القوة المفرطة بحق المتظاهرين السلميين والإفراج عن كل من تم احتجازه لمجرد ضلوعه في المظاهرات السلمية. ويجب

التحقيق بشكل عاجل وسليم في هذه الحوادث وملاحقة كل من يُشتبه فيه باستخدامه التعسفي أو المسيء للقوة من خلال محاكمات عادلة.

خلفية

يمر اليمن بفترة حرجة من المرحلة الانتقالية عقب الإطاحة بالرئيس السابق علي عبد الله صالح في عام 2012. وتمخض مؤتمر الحوار الوطني الذي دارت جلساته على مدار 10 أشهر عقب إطلاقها في 18 مارس/آذار 2013 عن التوصل إلى أكثر من 1800 توصية ولكن لم يتم تنفيذ غالبيتها جراء استمرار الأزمة السياسية القائمة من بين جملة أسباب أخرى.

وقد شملت خلافات حول قضايا مطروحة في الحوار الوطني بين السلطة المركزية في صنعاء وجماعات المعارضة في الشمال والجنوب التي لديها تاريخ طويل من الخصومات والتظلمات مع السلطات والعناصر الموالية للرئيس السابق. وفي الأشهر السابقة، تخللت أوجه الخلاف تلك أعمال عنف لا سيما، بعد وقوع عمليات اغتيال وتفجيرات استهدفت شخصيات من الجماعات المعارضة.

كما تضمنت نقاط الخلاف الرئيسية بين الجماعات السياسية المهيمنة على الساحة اليمنية مسألة وضع جنوب البلاد، لاسيما المنطقة التي أصبحت دولة مستقلة تحت اسم اليمن الجنوبي عقب استقلالها عن الاحتلال البريطاني عام 1967 قبل أن تندمج مع الشطر الشمالي في اليمن إبان توحيد البلاد عام 1990. وثمة قسم كبير من أبناء جنوب اليمن لا سيما عناصر الحراك الجنوبي ممن ينادي باستقلال الجنوب وانفصاله عن الشمال.

وشهد جنوب اليمن اندلاع مظاهرات متفرقة منذ عام 2007، عندما تظاهر متقاعدون عسكريون من الجنوب احتجاجا على عدم معاملتهم بشكل منصف في توفير فرص العمل والرواتب ومعاشات التقاعد مقارنة بأقرانهم في الشمال. وبعدها دأب الحراك الجنوبي الذي وُلد من رحم احتجاجات عام 2007، على تنظيم مظاهرات بشكل دوري للاحتجاج على التمييز ضد الجنوبيين وأخذ منذ انتفاضة عام 2011 يرفع من سقف المطالب داعيا إلى استقلال الجنوب.